مساعي الحكومة العراقية للوصول الى حل سلمي للقضية الكردية وإعلان بيان الحادي عشر من آذار١٩٧٠ للحكم الذاتي

أ. م.د. نجاة عبد الكريم عبد السادة الباحث. حيدر سمير سالم
كلية الآداب / جامعة البصرة

الملخص

يُعد بيان الحادي عشر من آذار ١٩٧٠ مفصلاً مهماً في تاريخ القضية الكردية في العراق، لاسيما مدة حكم الرئيس العراقي أحمد حسن البكر (١٩٦٨ – ١٩٧٩) ، الذي شهد عهده تطوراً سياسيا مهماً في حل الخلافات المتراكمة مع الكُرد منذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١، وذلك من خلال دخول الطرفان (الحكومة العراقية – الحركة الكردية) ، في جولة من المفاوضات للوصول لحل سلمي، وبوساطة من الحكومة السوفيتية تم التوصل الى اعلان بيان الحادي عشر من آذار ١٩٧٠ الذي حصل بموجبه الكُرد على الحقوق السياسية والاقتصادية والثقافية والادارية واعلان وقف العمليات العسكرية بين الحكومة العراقية والحركة الكردية.

The efforts of the Iraqi government to reach a peaceful solution to the Kurdish issue and the declaration of the March 11, 1970 declaration of self-government.

Assist. Prof. Dr. Najat Abdul Karim Abdul Sada

Researcher .Haidar Samir Salem

College of Arts / University of Basrah

Abstract

The statement of March 11, 1970 is an important chapter in the history of the Kurdish issue in Iraq, especially the term of the Iraqi President Ahmed Hassan al-Bakr (1968-1979), which witnessed an important development in resolving the differences accumulated since the establishment of the Iraqi state in 1921, In the course of a round of negotiations to reach a peaceful solution, mediated by the Soviet government, the declaration of the March 11, 1970 declaration was issued, whereby the Kurds obtained political, economic, cultural and administrative rights and announced the cessation of military operations between the Iraqi government and the Kurdish movement.

المقدمة

عُدت القضية الكردية في العراق من أهم القضايا التي شغلت الحكومات المتعاقبة على حكم العراق ، بل عُدت قضية العصر بالنسبة للعراق، فقد تميزت القضية الكردية بقوتها وتعقيدها وتشعب مساراتها قياساً الى مثيلاتها في دول جوار العراق التي تضم أرضيها جزءاً من الشعب الكردي ، فقد كان للقضية الكردية في العراق عمقاً تأريخياً وسياسياً وتعبوياً وتكتيكياً ، فبعد عجز الحكومة العراقية من حسم الموقف عسكرياً في كردستان العراق قررت التفاوض مع قيادة الحركة الكردية متمثلة في شخص الملا مصطفى البرزاني وبدأت بجولة من المفاوضات وبدعم وتشجيع من الإتحاد السوفيتي الذي كان يرتبط بعلاقات وطيدة مع طرفي النزاع (الحكومة العراقية – الحركة الكردية) ، تم التوصل لإتفاق وقف اطلاق النار وأُعلن في يوم الحادي عشر من آذار ١٩٧٠ بياناً تضمن الحقوق السياسية والاقتصادية والثقافية والإدارية للشعب الكردي، والذي عرف في الأوساط المحلية والسياسية ببيان الحادي عشر من آذار. وتضمن البحث على أربعة محاور ترتبط بالبيان وكيف نتج اولاً ، وكرس العنوان الثاني للبيان وماهيته وما حصل فيه الكُرد من حقوق . وحل العنوان الثالث تحليل البيان لبيان أهميته . وكان العنوان الرابع متضمناً لأهم النتائج.

أولاً. مفاوضات الحكومة العراقية مع قيادة الحركة الكردية والوساطة السوفيتية

على الرغم من استمرار العمليات العسكرية في كردستان العراق منذ استلام حزب البعث للسلطة في العراق في ١٧ تموز ١٩٦٨ لكن مناورات جس النبض من قبل الحكومة كانت حاضرة في طريق الحل السلمي وكان ذلك من خلال ما نُشر في الصحف الحكومية وتصريحات لقادة في حزب البعث.

ففي آيار عام ١٩٦٩ قدم سعدون غيدان[١] في خطبة له في اربيل وعداً بالحكم الذاتي للكُرد[٢]؛ ووصفت صحيفة الثورة الملا مصطفى البرزاني[٣] بالمعتدل! وهو مؤشر بأن الحكومة إعترفت بأن ليس لها خيار سوى التفاوض معه ، وفي شهر حزيران صرح ميشيل عفلق [٤]؛ "ليس للحزب اي اعتراض على حق الأكراد في نوع من الحكم الذاتي" [٥] ؛مضيفاً بنفس النبرة أن الحركة القومية الكردية حركة مشروعة ضمن " الثورة العربية " [٦] ؛ وفي شهر تشرين الأول

نشرت جريدة الحزب الداخلية " الثورة العربية " أن الحكم الذاتي هو الصيغة المثلى لحل القضية الكردية وأن الحكم الذاتي أفضل حل للإيفاء بالحقوق القومية الكردية[٧]؛ وفي ٢٢ كانون الثاني ١٩٦٩ نشرت جريدة الثورة مقال بعنوان " كيف السبيل لحل المسألة الكردية "وتحدثت عن امكانية الحل السلمي[٨]؛ كذلك كررت نشر نفس المقال في ٢٨ كانون الأول ١٩٦٩ [٩].

يتبين من خلال ذلك أن السلطة المركزية قد استنفذت كل طاقاتها العسكرية لأكثر من عام محاولة الاستفادة من الكُرد الموالين لها . لكن دون جدوى فلم تستطع القضاء على الحركة الكردية أو حتى تحجيمها ، وفي نفس الوقت كان النظام في بدايته ولم يستقر ولم يتم تصفية خصومه بعد ، وكانت الخلافات الداخلية ولعبة المحاور والمنافسة داخل النظام على اشدها ، علاة على التأثير الخارجي. وكانت الحركة الكردية من أهم عوامل ضعف النظام[١٠].

أن فشل الحكومة في تحقيق إنتصار عسكري على الحركة الكردية المسلحة والضغط الذي كانت تسببه الحركة للحكومة مثل المساس بمنشآت النفط التي تعد عصب الإقتصاد العراقي، إلى جانب مصاعب خارجية أكبر دولة تحد العراق وهي ايران ومحاولات تدخلات أجنبية خاصة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية . كل ذلك دفع الحكومة إلى تبني إستراتيجية جديدة مغايرة للحل العسكري الذي أثبت فشله والاتجاه نحو الحل السلمي واقتراح الاعتراف بالمطالب الكردية في الحكم الذاتي على الرغم من وجود خلافات داخل حزب البعث بين مؤيد ومعارض للحوار[١١]؛ وبدأت المحاولة الأولى للسلم عن طريق إتحاد طلبة كردستان ، اذ كان (انور عبد الله رئيساً للإتحاد وقادر محمد أمين سكرتيراً له) وكان الأول تلميذاً في جامعة الموصل والآخر كان يدرس في القسم الكردي في جامعة بغداد ، وفي شهر آب ١٩٦٩ طلبهم مرتضى الحديثي[١٢] ؛ وذكر لهما انه يعلم بمنصبهما في الحزب الديمقراطي الكردستاني ولا ينوي إعتقالهم بل يحتاج مساعدتهم للإتصال بالبرزاني لغرض الدخول في حوار للوصول لحل سلمي للقضية الكردية [١٣] .

وقد حمل وفد طلبة إتحاد كردستان للقيادة الكردية مقترحات الحكومة للحل السلمي وأهمها تنفيذ بيان ٢٩حزيران ١٩٦٦ [١٤]. لكن مسعود البرزاني[١٥] ؛ ذكر إن لهجة التحكم ومحاولة فرض صيغة معينة على الكُرد كانت حاضرة بطرح المقترحات ، وبعد دراسة المقترحات داخل الحزب الديمقراطي الكردستاني توصلوا الى نتيجة : إن مقترحات الحكومة غير واقعية وأن الزمن

قد تغير والبيان المذكور لم يعد يلبي طموحات الشعب الكردي خاصة أن الحركة الكردية وصلت لمراحل متقدمة لذلك رفضت المقترحات وأهملت [١٦].

لعب الاتحاد السوفيتي منذ بداية المفاوضات دور لايستهان به في دفع المفاوضات الى الأمام من خلال تشجيع عزيز شريف[١٧] ؛ للقيام بمهمة الوساطة ، وفي ايلول من نفس العام دعت صحيفة البرافدا (Al Pravda) حزب البعث الى الإستجابة لطموحات الشعب الكردي في اطار الدولة العراقية [١٨].

وفي ٢٠ ايلول ١٩٦٩ وصل (طارق توفيق) آمر لواء المشاة الثاني في راوندوز مركز القيادة الكردية طالباً مقابلة الملا مصطفى البرزاني وأبلغه أن قيادة الفرقة الثانية في كركوك قد إتصلت به وكلفته بمقابلة البرزاني لغرض وقف القتال وإجراء مفاوضات للوصول للحل السلمي، ولم يجر الدخول بأي تفاصيل اخرى لكن البرزاني ابلغه أن ينقل رأيه الى مسؤولي الدولة في بغداد بان " الاخ الكبير والأخ الصغير يستطيعان العيش في بيت واحد وإننا سنكون الأخ الأصغر لكم " [١٩] .

كانت قيادة الحركة الكردية أيضاً تشجع على الحل السلمي في هذه المرحلة ، وتخلت عن آرائها السابقة في عدم التفاوض مع الحكومة العراقية ، اذ أن الملا مصطفى البرزاني أجاب على سؤال مراسل جريدة لوموند (Lemonde) الفرنسية حول إمكانية التفاوض مع الحكومة العراقية قائلاً: "يستحيل التفاوض مع زمرة البعث الحاكمة ، أن هؤلاء الأشخاص يشبهون الذئاب، ونحن لا نستطيع السماح لأنفسنا الجلوس مع الذئاب ، انهم يذبحوننا بقنابل النابالم ، ولا يراعون أبسط الأسس الإنسانية ، ويستحيل التعامل معهم إلا بلغة واحدة هي لغة القوة ، ونحن إتخذنا قراراً بإستخدام هذه اللغة حتى النهاية " [٢٠] .

كلف الرئيس أحمد حسن البكر[٢١] ؛ عزيز شريف الذي يرتبط بعلاقة ودية مع الكُرد، وهو من الثقات لدى القيادة الكردية أن يقوم بدور الوساطة بين الحكومة العراقية والحركة الكردية، فوصل الى كردستان العراق في ٢٤تشرين الأول ١٩٦٩ وأجتمع بالملا مصطفى البرزاني وأبلغه عن رغبة الحكومة العراقية في الدخول لحوار للتوصل للحل السلمي ، وعلى أثر ذلك أجتمع البرزاني مع أعضاء المكتب السياسي والتنفيذي وأُتخذ قراراً بالموافقة على بدء الحوار[٢٢].

لم تخلو المفاوضات من الوساطة السوفيتية فقد أُرسل عضو الحزب الديمقراطي الكردستاني (دارا توفيق) من براغ يحمل رسالة إلى الملا مصطفى البرزاني تدعوه في الدخول بمفاوضات مع الحكومة العراقية في شهر تشرين الأول ١٩٦٩، وبعد وصول الرسالة إلى البرزاني قام بإطلاع الجانب الإيراني عليها ، وعلى أثر ذلك توجه رئيس جهاز السافاك الإيراني [٢٣]؛ الى حاج عمران مركز القيادة الكردية للتفاوض مع البرزاني الذي أبدى إستعداده لرفض الوساطة السوفيتية مقابل عودة المساعدات الإيرانية لما كانت عليه خلال الأشهر السابقة ، لأن إيران قلصت من مساعداتها كإجراء إحترازي كونها قد دخلت كطرف في محاولة إنقلابية كان يجري الإعداد لها في العراق، ووعد السافاك البرزاني بعودة المساعدات كالسابق لكنه لك ينفذ وعده [٢٤].

وفي ١٤تشرين الثاني عاد عزيز شريف إلى كردستان العراق حاملاً رسالة من الحكومة حول إستعدادها للحوار، وهي تريد أن تبعث بمندوب عن القيادة القطرية والقومية لحزب البعث، وآخر من مجلس " قيادة الثورة " ليتأكد من نية البرزاني إجراء الحوار وهل هناك إستعداد لإستقبالهما ومتى؟ وأين ؟، وافق البرزاني لكنه ترك الزمان والمكان لإختيار الحكومة[٢٥].

وأستمرت الوساطة السوفيتية إذا وصل إلى بغداد في ١٥ تشرين الثاني١٩٦٩ بريماكوف(Primakov) [٢٦]؛ والتقى بالبرزاني وقدم له تحيات تحيات بريجنيف (Brezhnev)، الأمين العام للحزب الشيوعي السوفيتي ورئيس ورئيس مجلس السوفييت الأعلى وأبلغه رغبة الأخير إجراء مفاوضات مع الحكومة العراقية للوصول لحل سلمي للقضية الكردية وأبلغه أن الحكومة العراقية بدأت بإتخاذ إجراءات " شعبية وتقدمية "، وأن الإتجاه يسير داخل حزب البعث لإيجاد حلٍ عادل للقضية الكردية [٢٧].

ادعى تقرير بريطاني إن الحكومة البريطانية مارست ضغوطاً على الحكومة العراقية وقادت الحركة الكردية للتوصل لحل ينهي الخلافات بصورة نهائية، إلا إن التقرير لم يوضح بشكل دقيق كيف مارست بريطانيا ضغوطها [٢٨].

كذلك ادعى حسن العلوي في كتابه (اسوار الطين في عقدة الكويت وآيديولوجية الضم)، أن بريطانيا كان لها الدور الأساس في الوصول لحل سلمي للقضية الكردية ، متحدثاً عن زيارات لجورج براون (George Brown)، وزير الخارجية البريطاني الأسبق الى العراق

ولقاءاته مع صدام حسين[٢٩]؛ وطارق عزيز[٣٠]؛ وحتى الرئيس أحمد حسن البكر عندما أستفسر عن زيارات براون كان الجواب: " إنه يعمل وسيطاً لشركة بريطانيا لإقامة معمل طائرات (هنتز) وكان البكر معجباً بهذا النوع من الطائرات الحربية" ! ويقول: العلوي "إن جون براون هو الذي صاغ البيان أو أعد معظم بنوده "[٣١].

وفي هذا الاطار التقى البرزاني بالمبعوث السوفيتي بريماكوف في ٨ كانون الأول١٩٦٩ وأبلغه أنه يفضل أن يكون للإتحاد السوفيتي دور واضح وقوي في تلك المفاوضات لكي لا يتراجع مسؤولي الحكومة عن الوعود التي سيقطعونها في المستقبل ، كما إنه يفضل مشاركة الحزب الشيوعي العراقي في تلك المفاوضات [٣٢] . ربما أراد البرزاني مشاركة الحزب الشيوعي العراقي في المحادثات للتقرب من الجانب السوفيتي، إذ أن الحزب الأخير يعد ثالث القوى السياسية حضوراً في العراق ومناصراً مهماً للقضية الكردية. رفضت الحكومة العراقية ذلك رفضاً قاطعاً ، وعلى أثر ذلك بعث سكرتير الحزب الشيوعي العراقي عزيز محمد [٣٣]؛ رسالة الى الملا مصطفى البرزاني أكد فيها أن الحزب الشيوعي لا يريد أن يكون سبباً في تعطيل المفاوضات ، وأن الحزب واثق من أن الحركة الكردية لا تفرط في حق الشعب العراقي والشعب الكردي وأن الحركة هي خير ممثل عن الحزب الشيوعي في تلك المفاوضات [٣٤] ؛ وأشار محمود عثمان[٣٥] ؛ في هذا الصدد ذاكراً أن السفارة السوفيتية في بغداد قد دعت الوفد الكردي المفاوض وطلب منهم السفير السوفيتي أن لاتكون هذه النقطة عقبة في طريق الحوار[٣٦].

وبسبب حساسية القضية الكردية تم عقد المفاوضات بالتناوب في سرية تامة في بغداد وفي مقرات الحزب الديمقراطي الكردستاني في ناوبردان ، شارك في المفاوضات في مراحلها المتنوعة ممثلين عن القيادة القطرية لحزب البعث العربي الإشتراكي ، وعن الجيش العراقي ، وكانت الخلافات بين المجموعتين كبيرة ، فقد كانت القيادة القطرية تدفع بإتجاه الحل السلمي وايدتها القيادة القومية ، بينما دعا الجيش الى الحل العسكري لحسم القضية الكردية ، وظهر صدام حسين كشخصية محورية تدفع بالإتجاه السلمي مع الكُرد [٣٧] .

وكانت لصدام حسين أسبابه فقد كان

١-يتطلع نحو إبعاد الجيش عن السياسة، وبالتالي كسر دائرة الإنقلابات العسكرية التي كانت تمثل التهديد الأول للسلطة.

٢- الرغبة في اخراج إيران من دائرة التدخل في الشؤون الداخلية العراقية عن طريق التدخل في القضية الكردية ، كذلك إضعاف مساومة إيران تجاه العراق في قضيا أُخرى مثل: النزاع حول شط العرب .

٣- دون حل القضية الكردية لم يكن هناك أي أمل في تثبيت قوته وذاته [٣٨]؛ لذا ألقى صدام حسين بكل ثقله للتوصل لتسوية سلمية لحل القضية الكردية ، التي أسهمت بإسقاط أربعة حكومات سابقة من ضمنها حكومة حزب البعث الأولى عام ١٩٦٣ [٣٩].

لعب الملا مصطفى البرزاني دوراً حاسماً في المفاوضات إلا إنه لم يتترك مكان إقامته، بسبب عدم الثقة بنوايا الحكومة ، وبدلاً من ذلك كانت الوفود المختلفة من السياسيين والعسكريين العراقيين تأتي إليه ، وهو بدوره يرسل بمبعوثيه الى بغداد ، وقد شارك صدام حسين في المفاوضات والتقى البرزاني في مراحل مختلفة منها ، كما شارك في المفاوضات أعضاء آخرون من حزب البعث مثل طارق عزيز وميشيل عفلق مؤسس حزب البعث ، اما الجناح العسكري فقد أشترك كل من(صالح مهدي عماش – حردان عبد الغفار التكريتي –حماد شهاب – سعدون غيدان)، وكان الأول وزيراً للداخلية ، والثاني وزيراً للدفاع ، والثالث رئيساً لأركان الجيش ، والرابع فكان قائد حامية بغداد ، أما الفريق الكردي المفاوض كان برئاسة محمود عثمان وعضوية كل من إدريس ومسعود نجلي البرزاني ، ومحسن دزه اي[٤٠] ؛ المقرب من البرزاني وقد تميزت المفاوضات بإنها طويلة ومضنية [٤١] ؛ وأثناء تلك المفاوضات كشف البرزاني عن مطالبه ، من بينها أن تقطع الحكومة العراقية صلتها بجماعة المكتب السياسي جلال الطالباني[٤٢] ؛ وإبراهيم أحمد[٤٣]؛ وتسريح فرسان صلاح الدين (القوة الكردية الموالية للحكومة العراقية) ، وبرزت عدة عقبات هددت المفاوضات ، تمثلت بعدة نقاط أهمها :

١- مطالبة البرزاني بضم كركوك إلى الحكم الذاتي، ومناطق ثانوية يسكنها الكُرد كخانقين، فضلاً عن مناطق شيكتشف فيها النفط .

٢- مطالبة الكُرد بإن يتم تمثيلهم في مجلس " قيادة الثورة " ، وقد رفضت الحكومة ذلك [٤٤].

٣- مطالبة الكُرد بتأسيس برلمان في غضون عامين.

٤- إختلاف حول مصير البيشمركة [٤٥]، فقد وافقت الحكومة مبدئياً على تحويل قسم منهم إلى حرس حدود ، لكن الإختلاف دار حول أعدادهم فقد أصرت الحكومة على خمسة آلاف مقاتل فقط ، بينما أصر الكُرد على عشرة آلاف مقاتل [٤٦].

برز الخلاف الأكثر تعقيداً حول مصير مدينة كركوك الغنية بالنفط، وتحدياً المناطق التي سيشملها الحكم الذاتي [٤٧].

وعند حلول كانون الثاني ١٩٧٠ كان هناك حوار جدي يجري في بغداد وأحياناً في كردستان العراق مقر إقامة البرزاني ، وبالرغم من مشاركة أعضاء مجلس " قيادة الثورة " وبعض القادة العسكريين إلا إن كلمة الفصل كانت لصدام حسين نائب الرئيس العراقي [٤٨].

عقدت قيادة الحركة الكردية إجتماع موسع في ٤ كانون الثاني ١٩٧٠ لإعداد برنامج الحوار مع الحكومة ، ولإختيار أسماء الوفد [٤٩]؛ الذي ضم كل من (محمود عثمان ، نوري شاويس ، صالح اليوسفي ، محمد محمود عبد الرحمن "سامي" ، نافذ جلال ، محسن دزه أي، دارا توفيق)، وأُختير محمود عثمان رئيساً للوفد ، وفي ٩ كانون الثاني زار الوفد بغداد وقابل الرئيس أحمد حسن البكر، وأستمرت المفاوضات لمدة أسبوع دون التوصل إلى أي إتفاق يذكر[٥٠]؛ وفي ١٢ كانون الثاني وصل صدام حسين إلى راوندوز لمقابلة البرزاني ، وأفتتح المفاوضات بقولة "جئت لأسمع شكوى ابي إدريس ، وليسمع هو بدوره شكواي، إني جئت لأعقد إتفاقاً معه لامجرد عقد هدنة كما كان الشأن مع من سبقنا " وطلب صدام حسين الإجتماع مع البرزاني على إنفراد ، ويروي مسعود البرزاني عن والده أن صدام حسين طلب من البرزاني ان يكون عوناً له لكي يعزز مركزه في القيادة وانه مستعد لحل القضية الكردية على أساس الحكم الذاتي ، كذلك نزع سلاح خصوم البرزاني مقابل عدم التعرض لهم من قبل البرزاني ، كما تم طلب تسليم الأسلحة الثقيلة ، اما الخفيفة فالحكومة مستعدة لإعطائهم مايريدون، كما وتم الإتفاق على بقاء قسم من البيشمركة ، بأسم حرس الحدود ، وفي الثالث عشر من الشهر المذكور عاد صدام إلى بغداد[٥١].

كان الوفد الكردي المفاوض في بغداد لايعلم بسفر صدام حسين الى البرزاني لأنه كان على موعد معه في بغداد لإجراء الحوار ، لكنهم فوجؤا بتأجيل جلسة المفاوضات من الصباح

الى المغرب ، ويرى محسن دزه اي أن التأخير كان متعمداً وان الوفد أُحتفض به كرهينة دون علمه لحين عودة صدام حسين إلى بغداد [٥٢].

بلغت المفاوضات مرحلة متقدمة وكان القائم بأعمال سفير الإتحاد السوفيتي يتابع سير المفاوضات بإهتمام بالغ ، إذ كان يلتقي بالوفد الكردي المفاوض كثيراً ، وكذلك بالوفد الحكومي، وإستطاع عدة مرات من تليين الموقف [٥٣]؛ وفي ٣ شباط ١٩٧٠ بثت إذاعة صوت كردستان إعلاناً مفادهُ " إن تطلعات الشعبين العربي والكردي في الوصول لحل سلمي قد تحقق ، وإن فصلاً جديداً من تاريخ الشعب العراقي قد بدأ " ، وكان المتوقع أن يتم الإعلان عن البيان في ٨ شباط ١٩٧٠ ، وهو تاريخ صعود حزب البعث للسلطة أثر إنقلاب ١٩٦٣ ، إلا أن وكالة الأنباء العراقية أعلنت في ١١ شباط عن تأجيل الإعلان المشترك حتى تتمكن الأطراف من إزالة العقبات تعترض طريقها ، وفي ١٥ شباط توقفت المفاوضات [٥٤].

لكن رغم هذه الصعوبات تم إستئناف المفاوضات بفضل وساطة عزيز شريف ، وفي ٢ آذار ١٩٧٠ هاجمت جريدة الجمهورية "العناصر الشوفينية " التي تحرض على النزاع المسلح بين مواطني الدولة ، في إشارة للجيش العراقي ، وأشارت الجريدة أن الحل الذي أعلنه حزب البعث العربي الإشتراكي يجب أن يكون مثالاً لكل الدول العربية التي تعاني من نفس المشكلة[٥٥].

سافر صدام حسين إلى كردستان العراق في ٨ آذار١٩٧٠ بصورة مفاجئة ، والتقى بالبرزاني وعرض موافقته على شروطه [٥٦]؛ بل إنه وضع أوراقاً بيضاء أمام البرزاني وأخبره أن يكتب مطالبه ، قائلاً : "إنه لن يغادر إلى بغداد قبل أن يوقع على وثيقة مقبولة للطرفين" [٥٧]؛ لكن محمود عثمان نفى وعلق على رواية الورقة البيضاء بالقول " لايوجد في عالم السياسة هكذا" [٥٨] ؛ ولعل أهم الاسباب التي دعت صدام حسين إلى السير بذلك الإتجاه: هو قناعته أن من دون حل القضية الكردية ليس بإمكان حزب البعث البقاء في السلطة ، متجنباً سيناريو ١٩٦٣ مرة أُخرى [٥٩].

وهكذا أصبح الطريق ممهد لإعلان بيان آذار ١٩٧٠[٦٠]؛ وأتجة النظام وهو في مرحلة تعزيز السلطة بيده الى طرح حل جذري للقضية الكردية ، والذي تمحض عن ولادة بيان آذار

١٩٧٠[٦١]؛ الذي لعبت فيه الوساطة السوفيتية دوراً بارزاً في تقريب وجهات النظر في المفاوضات من حيث البعد الدولي [٦٢].

ثانياً . بيان ١١ آذار ١٩٧٠ (بيان السلام)

عُدَّ بيان ١١ آذار ١٩٧٠ [٦٣]؛ أهم تطور سياسي في سير القضية الكردية، فقد تم الإعتراف رسمياً بالحقوق القومية للشعب الكردي، ضمن إطار الدولة العراقية الموحدة [٦٤]؛ كذلك شكل البيان أهمية بالغة بالنسبة للشعب الكردي ، لإعتراف الحكومة العراقية بالحكم الذاتي لكردستان العراق [٦٥]؛ إضافة إلى أنه يعتبر وثيقة سياسية تُلزم الحكومة العراقية بتنفيذ الحقوق القومية للشعب الكردي في الإطار العراقي ، ومشاركة الكُرد في شؤون العراق، وإيقاف الحركة الكردية المسلحة[٦٦].

أُذيع البيان في مساء ١١آذار ١٩٧٠ من قبل الرئيس أحمد حسن البكر، الذي أكد فيه أن مجلس " قيادة الثورة " توصل إلى حل القضية الكردية [٦٧]؛ وأكد البكر أن القضية التي عجزت عن حلها الحكومات السابقة ، والتي تم إستغلالها خارجياً ، تطورت وأصبحت معضلة بعد أن أُستخدم العنف لحلها بدل الحوار الأخوي ، وأشار خلال حديثه إلى المؤتمر القطري السابع لحزب البعث ودوره في وضع الحلول المناسبة للقضية الكردية والموقف الآيديولوجي ، كما تحدث عن الإجراءات الحكومية المطمئنة التي سبقت بيان آذار ، كإنشاء جامعة السليمانية، وإنشاء مجمع علمي كردي ، وإعتبار نوروز عيداً وطنياً [٦٨].

تضمن البيان حقوق الشعب الكردي (السياسية . الثقافية . الإدارية) ، وتكون من خمسة عشر بنداً مُعلناً، وعدة بنود أُخرى كانت سرية أُعلنت فيما بعد .

فقد أعطى البيان الكُرد حق التعليم باللغة الكردية في مناطق كردستان العراق (منطقة الحكم الذاتي)، وجعلها لغة رسمية مع اللغة العربية [٦٩]؛ وسمح لهم بالمشاركة التامة في الحكومة، بما فيها المناصب الحساسة والهامة في الدولة ، كالوزارات، وقيادات الجيش العراقي[٧٠].

كذلك تضمن البيان بعض الحقوق الثقافية ، فقد أكد على تعزيز الثقافة والتعليم، والإكثار من فتح المدارس في كردستان العراق ، لرفع مستويات التربية والتعليم ، وسمحت الحكومة بإعادة الطلبة الذين فصلوا من مدارسهم أو إضطروا إلى ترك الدراسة بسبب ظروف القتال ،

وبغض النظر عن أعمارهم[٧١]؛ وسمحت الحكومة للكُرد إقامة منظمات طلبة وشبيبة ونساء ومعلمين في كردستان [٧٢].

كما تضمن البيان عفواً عاماً عن كافة اللذين ساهموا في عمليات القتال ضد الحكومة العراقية وإعادة العمال والموظفين والمستخدمين من المدنيين والعسكريين لوظائفهم دون قيد[٧٣].

وللنهوض في منطقة كردستان العراق أقرت الحكومة العراقية تشكيل لجنة من المختصين في كافة المجالات، على أن تخصص ميزانية كافية لإعادة الإعمار، كذلك خصصت الحكومة رواتب تقاعدية لعوائل الشهداء الكُرد ، والعاطلين عن العمل، والمشردين، والإسراع في إنشاء مجمعات سكنية تأويهم [٧٤].

كما سمحت الحكومة بإعادة سكان القرى العربية والكردية إلى أماكنهم السابقة التي نقلتهم الحكومة منها بسبب الأعمال العسكرية ، ومن يتعذر رجوعه بسبب حاجة الدولة الى تلك الاراضي ، يتم تعويضه [٧٥].

كذلك تضمن البيان الإسراع في تطبيق قانون الإصلاح الزراعي في كردستان العراق، وتوزيع قطع أراضي للفلاحين والكُرد، وإعفائهم من الضرائب المتراكمة خلال سنوات الحرب[٧٦].

كما تم تعديل الدستور العراقي كما يلي " يتكون الشعب العراقي من قوميتين رئيسيتين، هما القومية العربية ، والقومية الكردية ، ويقر هذا الدستور حقوق الشعب الكردي القومية وحقوق الأقليات كافة ضمن الوحدة العراقية"[٧٧]؛ وأن يعين كردياً بمنصب نائب رئيس الجمهورية ، ويُعدل قانون المحافظات بما ينسجم مع روح بيان آذار ، وأن يساهم الشعب الكردي في السلطة التشريعية بنسبة سكانه الى سكان العراق [٧٨]؛ وقد ختم الرئيس أحمد حسن البكر البيان بمخاطبة الشعب الكردي "سوف يشهد التأريخ أنه ما كان لكم ولن يكون أبداً أخاً مخلصاً ، وحليفاً دائماً كالشعب العربي " [٧٩]؛ والقى رئيس الوفد الكردي الذي حضر الى بغداد محمود عثمان برقية الملا مصطفى البرزاني بعد البيان الذي القاه الرئيس أحمد حسن البكر[٨٠]؛ وتم تحديد أربعة سنوات كفترة إنتقالية لتنفيذ البيان بكامله [٨١] .

أما فيما يتعلق ببعض الفقرات السرية التي تم الإتفاق عليها فهي كما يلي :

١-يسمح للكردُ الإحتفاظ بقوة عسكرية قوامها ستة آلاف مقاتل بعنوان حرس حدود تمولهم الحكومة العراقية في المركز .

٢- تنسحب قوات الجيش العراقي من مواقعها الطبيعية في كردستان العراق.

٣- حل قوات صلاح الدين الموالية للحكومة ، والفصيل التابع لجماعة المكتب السياسي (جلال الطالباني – إبراهيم أحمد)

٤- السماح للحزب الديمقراطي الكردستاني بالنشاط العلني في العراق ، والسماح بإصدار صحيفة خاصة به .

٥- ان يتم أجراء تعداد سكاني عام، في غضون عام واحد بهدف تحديد المناطق ذات الأغلبية الكردية [٨٢]. وهذا البند كان من أهم العوامل التي ساعدت على إنهيار بيان آذار فيما بعد .

أما بالنسبة للملا مصطفى البرزاني فقد رد على بيان آذار بالبيان التالي :

"تلبية لرغبة السيد رئيس الجمهورية بالمحافظة على وحدة الصف الوطني وحقن الدماء البريئة وإنهاء إقتتال الأخوة ، ولثبوت حسن نية السلطة الحاكمة ، قررنا المبادرة الى إيقاف إطلاق النار، والطلب الى إخواني العودة الى محال سكناهم ، والإنصراف الى أعمالهم الحرة الكريمة ، وبهذا يفسح المجال للسلطة الوطنية للمبادرة الى إتخاذ الخطوات الكفيلة بإعادة الحياة الطبيعية والأمن والأستقرار الى المنطقة ، وتتهيأ الفرصة لإقرار الحقوق القومية للمواطنين الكُرد ضمن الشعب العراقي في وحدة وطنية واحدة ، وإرساء الأخوة العربية الكردية على أمتن القواعد بما يصونها من الوهن ويحصنها من دسائس المستعمرين، والمتصيدين، والطامعين وليعلم الجميع أن سيادة القانون وتأمين الأمن والنظام كفيل بحل كل معضلة مهما كانت مستعطية، فاليسدد الله خطى المخلصين ويكلل جهودهم بالنجاح فيما يريدونه للشعب والوطن من وحدة وسؤدد ، وإزدهار والله من وراء القصد " [٨٣] .

أعتبر البرزاني البيان مكسب عظيماً للكُرد لأنه إعترف بمبدأ الحكم الذاتي ، ولأن صياغته جاءت نتيجة لمفاوضات شاقة وطويلة [٨٤] ؛ بل يعتبر إنتصاراً كبيراً للكُرد في كافة أجزاء كردستان في الدول الأربعة (العراق . إيران . تركيا . سوريا) ، ففي الوقت الذي حصل فيه الكُرد على الحكم الذاتي نتيجة بيان آذار كانت حكومة إيران تقمع الشعب الكردي على أراضيها وتسلب حقوقهم القومية وتعتبرهم من الجنس الآري فهم إيرانيون لا غير ، كذلك بالنسبة لتركيا التي حرمت عليهم التكلم باللغة الكردية وإرتداء الزي التقليدي للكرُد ويصفهم النظام التركي بأكراد الجبل [٨٥].

ثالثاً . تحليل بيان آذار ١٩٧٠

١–لقد شكل هذا البيان أهم محاولة سياسية من جانب الحكومة العراقية في طريق حل القضية الكردية في العراق حلاً سلمياً ، وتبدو الأهمية السياسية لبيان آذار ١٩٧٠ من خلال مضمونه الذي برز بيه ثلاث حقائق أساسية ترتبط إحداهما بالأُخرى إرتباطاً وثيقاً ، وهي :

أ–المحافظة على وحدة العراق.

ب– تأكيد الحقوق القومية للشعب الكردي.

ج– الإعتراف بالحركة القومية للكُرد [٨٦].

٢– لقد كان بيان آذار ١٩٧٠ أول إتفاق بين حكومة عراقية وقيادة كردية ، توصل لإعطاء حكم ذاتي للكُرد من حيث المدلولات (السياسية . الجغرافية . الإجتماعية . الثقافية) [٨٧]؛ إذ تميز بيان آذار عن جميع الإتفاقات السابقة التي أبرمتها الحكومات العراقية التي سبق وان تفاوضت من الكُرد ، إنه كان يلبي جميع مطالب الحركة الكردية من أجل الحكم الذاتي[٨٨].

٣– يعبر البيان عن تنامي الشعور السياسي ونضج الحكم لدى الكُرد ، إذ لم يقتصر البيان على كُرد العراق فقط إنما شمل جميع قوميات العراق ، كالتركمان والشبك والآشوريين الذين منحوا حق التعليم والنشر بلغتهم الخاصة [٨٩].

٤– أن كُرد العراق حصلوا على ماهو هدفهم أو جزء من هدفهم ، فقد إستخلصوا حقوقهم القومية والسياسية والإدارية وغيرها جراء نظال طويل خاضوه في مراحل زمنية طويلة [٩٠].

٥– أن محتوى وروح البيان كانا يشيران الى مكسب غير مسبوع للحركة القومية الكردية ، إذا أن لأول مرة في القرن العشرين يعترف نظام عراقي بحق الكُرد في الحكم الذاتي على أساس مناطقي ، كما لم تكن لتلك الخطوة خطوة مشابهة في الدول الأُخرى التي يعيش بها الكُرد

٦– كون أن الإتفاق " بياناً " وليس إتفاقية مثبتة في القانون الدولي ، وضع الحكم الذاتي تحت رحمة النظام [٩١].

٧- إن بيان آذار كان نتيجة لظروف خاصة خارجية وداخلية ، إضافة الى طبيعة الحركة الكردية المسلحة ، فالبيان جاء نتيجة الضغط لا عن قناعة بوجود حقوق .

٨- يعتبر بيان آذار وثيقة سياسية ودستورية ، بل يمثل أول وثيقة تعترف ولأول مرة بالوجود الكردي كجزء من الدولة العراقية ، كذلك أعترف لأول مرة بالحقوق القومية والتراثية للشعب الكردي من خلال هذه الوثيقة [٩٢].

٩- شخص الكاتب شكيب عقراي في كتابه سنوات المحنة في كردستان عدة نقاط سماها نقاط الضعف في بيان آذار وكالآتي :

أ-لم يجزْ تحديد نوع الحكم الذاتي الذي سيطبق خلال الأربع سنوات.

ب- لم يسمح بيان آذار بتدخل هيئة دولية كالأمم المتحدة ، أول تدخل دولة صديقة للطرفين للإشراف على بنود الإتفاق الذي وُقِع .

ج- لم يجزْ تحديد المنطقة الكردية التي سيشملها الحكم الذاتي ، بل ترك الموضوع للإحصاء السكاني الذي لم يتم إجراه ، فقد تقرر بموجب ملحق البيان بأن يجري خلال سنة من صدور البيان ، لكن الحكومة طلبت تأجيل ذلك بعد أشهر قليلة من صدور البيان .

د- كان مجلس "قيادة الثورة" يملك السلطة العليا في العراق ، وهو مكون من حزب البعث حصراً ، فهو يمثل السلطة التنفيذية والتشريعية ، ولم ينص بيان آذار حول إشتراك الكُرد في هذا المجلس بل أصبح نفوذه محصور في التمثيل الوزاري والمحافظين في(دهوك . سليمانية . اربيل)، وإن أمر تعيينهم أو عزلهم كان بيد مجلس قيادة الثورة .

هـ- لم ينص البيان على وساطة طرف ثالث عند حصول خلاف في تنفيذ البيان أو خرقه ، كتعيين هيئة رسمية من الدول أول تشكيل هيئة قانونية عراقية محايدة ، ويعد هذا نقصاً كبيراً بالنسبة للإتفاق[٩٣]. أضافة الى تنصل الحكومة العراقية من تنفيذ بنود بيان ١١ آذار ١٩٧٠وممارسة سياسة محمومة لتعريب كركوك وبعض الأقضية والنواحي في الموصل وديالى وتهجير الالاف من الكُرد الفيلية ، وثم محاولات اغتيال الملا مصطفى البرزاني لأكثر من مرة.

يتفق الباحث تماماً على كل ما تم ذكره من قبل الكاتب شكيب عقراوي فيما يخص نقاط ضعف بيان آذار .

رابعاً- نتائج بيان آذار ١٩٧٠

١-تراجع أهمية العناصر الكردية التي كانت تعمل مع الحكومة العراقية (جماعة المكتب السياسي)، فعلى الرغم من إرسال جلال الطالباني برقية تأييد البيان الى الرئيس أحمد حسن البكر، فقد جُردت قوات المكتب السياسي من أسلحتها .

٢- تراجع دور العشائر الكردية المناوئة للبرزاني ، فبالرغم من أن بيان آذار لم يتضمن فقرة تشير لحل قوات فرسان صلاح الدين التابعة لهذه العشائر ، لكن الحكومة رفعت الحماية عنهم تدريجياً، وهذا يؤكد ماقيل عن وجود مواد سرية تتعهد فيها الحكومة بحل القوات المذكورة[٩٤].

٣- إعتراف الحكومة بالحزب الديمقراطي الكردستاني كممثل وحيد للقومية الكردية في العراق، وتعيين خمسة وزراء ينتمون للحزب المذكور، وعودت صحيفة التآخي للصدور مرة أُخرى في بغداد لتصبح لسان حال الحزب .

٤- انضمام مجاميع كبيرة من فرسان صلاح الدين الموالية للحكومة الى الحزب الديمقراطي الكردستاني.

٥- تعيين عدد كبير من كوادر الحزب الديمقراطي الكردستاني في مناصب إدارية مهمة في العاصمة بغداد أو في المناطق الكردية [٩٥].

٦- تشتت جماعة المكتب السياسي (جلال الطالباني . إبراهيم أحمد) ، ففي نيسان منع مجلس "الثورة " جريدة النور التابعة للجماعة من الصدور ، كذلك تم إبعاد طه محي الدين من الحكومة، وتسليم أربعة آلاف من أنصارهم بتسليم أسلحتهم للحكومة [٩٦].

٧- الغت الحركة الكردية الهياكل الإدارية التي شكلتها منذ عام ١٩٦٤ ، وعلى الأخص الجهاز التنفيذي (مجلس قيادة الثورة في كردستان العراق) [٩٧].

٨- اعطى البيان مساعدة لحزب البعث في كسب الوقت لتثبيت سلطته بشكل كافي ليكون قادر على تطبيق سياسته الحقيقية [٩٨].

٩- انضمام الجناح المعارض للبرزاني المتمثل بجماعة المكتب السياسي (جلال الطالباني . إبراهيم أحمد)، التي إنشقت عام ١٩٦٤ ، إذ أعلنوا عن إستعدادهم للعمل سوية مع الحزب الديمقراطي الكردستاني لتطبيق بيان آذار [٩٩].

يرى الباحث أن النتيجة الأهم التي انتجها بيان الحادي عشر من آذار ١٩٧٠ هو وقف نزيف الدم بين الجيش العراقي والبيشمركة ، إذ أن كلاهما شعبٌ واحد ينتمي للعراق...

الخاتمة

كان بيان الحادي عشر من آذار سنة ١٩٧٠ أو ما سمي باتفاقية الحكم الذاتي، والذي حل القضية الكردية حلاً سلمياً ، تتويجاً لسلسلة شاقة وطويلة من المحادثات بين الطرفين وقد برزت مفاهيم وآراء وحلول كثيرة للقضية الكردية وجربت الحكومات العراقية المتعاقبة على حكم العراق الحل العسكري وخاصة بعد اندلاع الحركة الكردية المسلحة في أيلول ١٩٦١ وظهرت فترات هدنة ومفاوضات بين الحكومات العراقية وقيادة الحركة الكردية ، لكن الكل بدأ يدرك بأن هذا الحل لم يكن ناجحاً فقد استنزفت قدرات البلاد العسكرية والاقتصادية وعمق من حالة انعدام الثقة بين أبناء الشعب الواحد. لذلك كان لا بد من الوصول لحل سلمي للقضية الكردية ، خاصة إن حزب البعث كان يدرك إنه بدون حل القضية الكردية لا يمكن له تثبيت أركان حكمه لأن الحركة الكردية كانت سبباً في إسقاط أربعة حكومات سابقة من ضمنها حكومة البعث الأولى عام ١٩٦٣ فأخذ مرغماً يسير نحو الحل السلمي للقضية الكردية وهذا ما توج ببيان الحادي عشر من آذار ١٩٧٠.

الهوامش والمصادر

(١) سعدون غيدان : ولد في الرمادي عام ١٩٣٠، تخرج من الكلية العسكرية عام ١٩٥٣ ، ساهم في انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ ، لعب دور بارز في انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ اذ كان يشغل منصب قائد كتيبة الدبابات الملحقة بالحرس الجمهوري ، ٣١ تموز ١٩٦٨ عين قائداً للحرس الجمهوري وامراً لقوات بغداد لغاية عام ١٩٧٠ ، ووزيراً للداخلية ١٩٧٠ – ١٩٧٤ ، وعضواً في مجلس قيادة الثورة ١٩٦٨ – ١٩٧٧ ، عين نائباً لرئيس الوزراء في اول حكومة شكلها صدام حسين عام ١٩٧٩، اعفي من جميع مناصبه عام ١٩٨٢ ، توفي عام ١٩٨٥ في ظروف غامضة ١٩٧٩. للمزيد ينظر:حسن لطيف الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية ، شركة العارف للمطبوعات ، بيروت، ٢٠١٣ ، ص ٢٩٩–٣٠٠؛ هاشم جواد ، مذكرات وزير عراقي ١٩٦٧–٢٠٠٠، ط١ ، دار المدى ، بغداد ، ٢٠١٧، ص٥٨–٥٩.

(٢) محمد سهيل طقوش ، تاريخ الأكراد ٦٣٧ – ٢٠١٥ ، ط١ ، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ، ص٢٣٥ – ٢٣٦ .

(٣) الملا مصطفى البرزاني : ولد بتاريخ ١٤ /٤ /١٩٠٣ م في قرية برزان في السليمانية وتلقى تعليما دينيا وبالنتيجة حصل على لقب الملا بدا في عمر مبكر رحلة العمل المسلح حيث شارك في حركة الشيخ محمود الحفيد عام ١٩١٩ وكان عمره ١٦ عام وفي عام ١٩٣٢، شارك بصحبة أخيه في الحركة الكردية المسلحة، وبعد فشل الحركة نفي الى السليمانية عام ١٩٣٣، وفي عام ١٩٤٥ م قاد حركة كردية مسلحة لكن حركته انتهت ليتوجه الى مهاباد الايرانية التي اعلنت فيها جمهورية للكُرد عام ١٩٤٦ حيت تولى هناك قيادة جيش الجمهورية وبعد عام سقطت مهاباد فتوجه الى الاتحاد السوفيتي وعاد بعد ثورة ١٤تموز ١٩٥٩ م وأستقبل بحفاوة من زعيم الثورة ومنحه عدة امتيازات لكن العلاقة توترت عام١٩٦١ م وقاد حركة مسلحة أستمرت حتى استشهاد الزعيم عبد الكريم قاسم والأنظمة التي تلته حيث انتهت عام ١٩٧٥ على اثر توقيع اتفاقية الجزائر بين العراق وايران ولجأ الملا مصطفى الى ايران ومنها للولايات المتحدة الأمريكية وتوفي هناك اثر مرض سرطان . ينظر : لقاء مكي ، الكرد ودروب التاريخ الوعرة، شبكة الجزيرة نت للبحوث والدراسات، حزيران ٢٠٠٦ ، ص، ١٩ ؛ محمد علي الصويركي الكردي ، الموسوعة الكبرى لمشاهير الكرد عبر التاريخ ،ط١، بيروت ، الدار العربية للموسوعات مجلد ٤ ، ٢٠٠٨ ، ص ٣٣٧ – ٣٤٠.

(٤) ميشيل عفلق : ولد في دمشق عام ١٩١٠، درس في جامعة السوربون وتأثر في الموجة الماركسية التي إكتسحت الجامعات الأوربية ، كون مع زميله صلاح الدين البيطار عام ١٩٤٠النواة الأولى لحزب البعث العربي الإشتراكي ،شغل منصب وزير التربية السورية عام ١٩٤٩، لعب دوراً بارزاً في التوجه

السياسي في سوريا العراق ، حكم بالإعدام عام ١٩٧١ من قبل القيادة السورية الجديدة ، توفي في ٢٣حزيران ١٩٨٩ ودفن في بغداد . حسن لطيف الزبيدي ، المصدر السابق، ص٥٧٧-٥٧٨.

(٥) ديفيد مكدول ،، تاريخ الأكراد الحديث ، ترجمة : راج آل محمد ، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٤٩٢ ؛ عبد الخالق ناصر العامري ، ، البرزاني مصطفى والقضية الكردية في العراق ١٩٣١ – ١٩٧٥ ، ط١ ، دار الجواهري للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٧، ص ٢٨٣.

(٦) اوفرا بينيغيو ، كرد العراق بناء دولة داخل دولة ، ترجمة عبد الرزاق عبد الله بوتاني ، ط١ ، دار الساقي بالاشتراك مع دار آراس للطباعة والنشر ، بيروت ، ٢٠١٤.، ص ٥٦.

(٧) ديفيد مكدول ، تاريخ الأكرد الحديث ، المصدر السابق ، ص٤٩٢؛ صلاح الخرسان ، التيارات السياسية في كردستان العراق قراءة في ملفات الحركات والاحزاب الكردية في العراق ١٩٤٦ _ ٢٠٠١ ، ط١ ، مؤسسة البلاغ للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠٠١،ص١٧٦.

(٨) جريدة الثورة ، بغداد ، العدد٤٠٤/٢٢/١٢/١٩٦٩

(٩) جريدة الثورة ، بغداد ،العدد٤٠٩/٢٨/١٢/١٩٦٩.

(١٠) محسن دزه اي ،أحداث عاصرتها ، ج٢، ط١ ، دار آراس للطباعة والنشر، أربيل، ٢٠١٢، ص١٩٠.

(١١) ويفي خيرة ، تأثير المسألة الكردية على الاستقرار الإقليمي رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية ، جامعة منتوري ، ٢٠٠٥.،ص١١٥.

(١٢) مرتضى الحديثي: ولد في حديثة ١٩٣٩ ، أكمل دراسته الثانوية فيها عام ١٩٥٩،أنظم في الستينات الى حزب البعث ،بعد إنقلاب تموز ١٩٦٨ شغل منصب عضو القيادة القطرية لحزب البعث، وعضو في مجلس قيادة الثورة ، عين وزيراً للإقتصاد ،ثم للخارجية ، ترأس الوفد الذي فاوض الشركات النفطية الأجنبية بغيت تأميم النفط عام ١٩٧٢، اعفي من جميع مناصبه وعين سفيراً في موسكو ثم مديد ، استدعي عام ١٩٧٩ الى بغداد وسجن بتهمة التآمر، قتل في السجن عام ١٩٨٠. حسن لطيف الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ٥٥٧-٥٥٨.

(١٣) شكيب عقراوي ، شكيب عقراوي ، سنوات المحنة في كردستان . أهم الحوادث السياسية والعسكرية في كردستان ١٩٥٨ – ١٩٨٠ ، ط١ ، مطبعة منارة ،اربيل ، ٢٠٠٧ ، ٢٦١ .

(١٤) بيان ٢٩حزيران ١٩٦٦ او مايعرف ببيان البزاز نسبة الى رئيس الوزراء العراقي عبد الرحمن البزاز الذي وقعه مع الملا مصطفى البرزاني وأهم ماتضمن: الاعتراف بالقومية الكردية في الدستور العراقي والتمتع بحقوق وواجبات متساوية ، واجراء تعديل في الوحدات الادارية ، والاعتراف باللغة

الكردية لغة رسمية مع اللغة العربية في المناطق التي غالبيتها من الكُرد واجراء انتخابات نيابية في الحدود الزمنية التي نص عليها الدستور ، وتمثل الكُرد في المجلس الوطني بما يتناسب مع عدد السكان. للزيد ينظر: نديم أحمد الياسين ، المسألة الكردية مواقف ومنجزات ، منشورات وزارة الاعلام ، سلسلة الكتب الاعلامية (٦٠)، الجمهورية العراقية ، ١٩٧٥،ص٤٢-٤٦.

(١٥) مسعود البرزاني : ولد في مهاباد الإيرانية عام ١٩٤٦، خاض مع والده كل المعارك ضد الحكومة العراقية منذ عام ١٩٦١وحتى ١٩٧٥حينما انهارت الحركة الكردية المسلحة بعد اتفاق الجزائر بين العراق وإيران ،شغل مسعود البرزاني منصب رئيس جهاز مخابرات الحزب الديمقراطي الكردستاني (البارستن)، شارك في وفد المفاوضات الكردي مع بغداد عام ١٩٧٠ ، تولى قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني عام ١٩٧٩ بعد وفاة والده الملا مصطفى البارزاني، بعد غزو العراق عام ٢٠٠٣ ، عين عضواً في مجلس الحكم الانتقالي (٢٠٠٣ – ٢٠٠٤) وفي ١٢/ ٦ /٢٠٠٥عين رئيساً لإقليم كردستان العراق وبقي بمنصبه حتى الآن . لقاء مكي ، المصدر السابق ، ص ٢١ – ٢٢ . ؛ محمد علي الصويركي الكردي ، مجلد ٤ ، المصدر السابق ٣١٦ -٣٢١ .

(١٦) شكيب عقراوي ، المصدر نفسه ، ص ٢٦٢ ؛ مسعود البرزاني ، البرزاني والحركة التحررية الكردية ، ج٢، ط١ ، لبنان ، ١٩٩٠ ، ص ٢٢٥ .

(١٧) عزيز شريف : ولد في ٦تشرين الثاني ١٩٠٤ في عانة درس الحقوق في الثلاثينيات عمل محاميا ثم قاضيا ارتبط بالحركة الشيوعية عام ١٩٤٨ ، انتسب الى جمعية الاصلاح الشعبي وجماعة الأهالي، اصبح رئيس تحرير جريدة الاهالي انتمى لحزب الشعب في ٨ كانون الثاني ١٩٤٥ ، انتخب رئيسا للحزب في ٢٦/نيسان/١٩٤٦ اختير بعد ثورة ١٤تموز ١٩٥٨ لرئاسة مجلس السلم والتضامن العراقي، حصل على شهادة لينين للسلام عام ١٩٦٠، بعد انقلاب ٨شباط ١٩٦٣ ، عين وزيرا للعدل للفترة ٣١/كانون الاول ١٩٦٩ – ١٩٧٩ ، ثم وزير دولة (١٩٧١ – ١٩٧٦)، توفي في ٢١ نيسان ١٩٩٠. حسن لطيف الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ٤٢٠ .

(١٨) اوفرا بينيغيو ، المصدر السابق ، ص ٥٨ .

(١٩) شكيب عقراوي ، سنوات المحنة في كردستان ،المصدر السابق ، ص ٢٦٢ .

(٢٠) نقلاً عن ، شلومو نكديمون ، الموساد في العراق ودول الجوار – انهيار الآمال الاسرائيلية والكردية ، ترجمة : بدر عقيلي ، ط١ ، دار الجبل للنشر والدراسات والابحاث الفلسطينية ، عمان ، ١٩٩٧. ، ص٢٤١-٢٤٢ .

(٢١) أحمد حسن البكر : ولد في تكريت عام ١٩١٤ م تخرج من دار المعلمين بغداد عام ١٩٣٢ ، مارس التعليم في تكريت وبغداد التحق بالكلية العسكرية عام ١٩٣٨ ، ساهم في ثورة ١٤تموز ١٩٥٨، وبعد نجاح الثورة عين عضوا في المجلس العرفي العسكري وفي تشرين الأول اعتقل بعد تورطه بمحاولة انقلاب فاشلة ضد الزعيم عبد الكريم قاسم وأحيل للتقاعد ، أنتمى لحزب البعث العربي الاشتراكي عام ١٩٦٠ شارك في انقلاب ٨ شباط عام ١٩٦٣ ، وأصبح رئيسا للوزراء وفي انقلاب ١٨تشرين الثاني ١٩٦٣ الذي أزاح من خلاله عبد السلام عارف البعثيين عين نائبا لرئيس الجمهورية لكنه استقال ، أعتقل في ايلول بتهمة التخطيط لانقلاب ضد عبد السلام عارف ، بعد انقلاب تموز ١٩٦٨ أصبح رئيسا للجمهورية حتى عام ١٩٧٩ عندما أطاح به صدام حسين بانقلاب ابيض واجبره على الاستقالة توفي عام ١٩٨٢ م في بغداد . شامل عبد القادر ،أحمد حسن البكر –السيرة السياسية ودوره في تاريخ العراق السياسي الحديث ١٩١٤–١٩٨٣ ، ط١ ، مكتبة المجلة ، بيروت ، ٢٠٠١٦، ص٤٢٧؛ حسن لطيف الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ٥١ –٥٢ .

(٢٢) حبيب تومي ، البرزاني مصطفى قائد هذا العصر ط١ ، دار آراس للطباعة والنشر ، اربيل ، ٢٠١٢. ، ص٥٨٦.

(٢٣) جهاز السافاك: يعرف بالفارسي جهاز الساواك ، وهو منظمة المخابرات والأمن القومي، تأسس عام ١٩٥٧ بمساعدة وكالة المخابرات الأمريكية ومهمة الجهاز هو حماية النظام ، حُل الجهاز بعد سقوط نظام الشاه ومجيئ نظام الثورة الإسلامية ، أستبدل فيما بعد بجهاز فافاك وتعني وزارة المخابرات. فاضل عبد الرحيم عبد الكريم الأسدي ، العلاقات الإيرانية السورية ١٩٧٩–١٩٨٨، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ،٢٠١٣، ص٢٨.

(٢٤) صلاح الخرسان ، التيارات السياسية في كردستان ١٩٤٦–٢٠٠١ ،المصدر السابق ، ص١٧٧،

(٢٥) مسعود البرزاني ، ج٣، المصدر السابق ، ص٢٦٦.

(٢٦) بريماكوف: ولد في كييف في اوكرانيا التي كانت جزاً من الإتحاد السوفيتي عام ١٩٢٩، درس عام ١٩٤٨ في القسم العربي لمعهد الأستشراق في موسكو ، تخرج عام ١٩٥٣ ، حصل على شهادة الدكتوراه في الإقتصاد من جامعة موسكو عام ١٩٥٦ ، أنضم الى الحزب الشيوعي السوفيتي عام ١٩٥٩، عمل خلال الفترة (١٩٦٢–١٩٧٠) في صحيفة برافدا الشيوعية مراسلاً لشؤوون الشرق الأوسط وأصبح يتحدث العربية بطلاقة ، شغل عام ١٩٩١ رئيس مصلحة المخابرات الخارجية التابع لوكالة الإستخبارات السوفيتي ال كي.بي.جي ، بعد تفكك الإتحاد السوفيتي أصبح رئيساً لجهاز الإستخبارات الخارجية الروسي ، بقي في منصبه حتى عام ١٩٩٦، شغل منصب رئيس الوزراء الروسي للفترة (١١

أيلول ١٩٩٨ –١٢ آيار ١٩٩٩) ، توفي عام ٢٠١٥ .للمزيد ينظر: http://ria.ru/society/20150626/1090013481.htm

(٢٧) شكيب عقراوي ، سنوات المحنة في كردستان ، المصدر السابق ، ص٢٦٣.

(٢٨) خليل علي مراد ، مهيفان محمد حسين ، موقف بريطانيا من القضية الكردية في العراق، ١٩٦١–١٩٧٥، مجلة جامعة زاخو ، المجلد٤ ، العدد٣،٢٠١٧ ، ص٦١٢.

(٢٩) صدام حسين : ولد في ٢٨ نيسان عام ١٩٣٧ في قرية العوجة قرب تكريت ، أنضم الى حزب البعث العربي الاشتراكي عام ١٩٥٧ ، شارك في محاولة اغتيال الزعيم عبد الكريم قاسم في شارع الرشيد عام ١٩٥٩ هرب على أثرها الى سوريا ثم مصر،عاد الى العراق أثر انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣، بعد نجاح انقلاب تموز ١٩٦٨ ، أصبح نائب الامين العام لحزب البعث ، ونائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة عام ١٩٦٩ ، أستلم رئاسة العراق عقب انقلاب ابيض في ١٦تموز ١٩٧٩ ، شهد عهده عدة تطورات سياسية مهمة ، مثل الحرب العراقية الايرانية ١٩٨٠ – ١٩٨٨ ، واجتياح الكويت في ٢ آب ١٩٩٠ ، سقط نظامه في ٩ نيسان عام ٢٠٠٣ على اثر غزو قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية للعراق ، القي القبض عليه ،حكم عليه بالإعدام ونفذ في ٣٠ كانون الاول ٢٠٠٦ م . حسن لطيف الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ٣٤٢ –٣٤٣ .

(٣٠) طارق عزيز : ولد في عام ١٩٣٦ في الموصل ، لعائلة مسيحية من أصل آشوري ، حصل على شهادة البكالوريوس كلية الإعلام في بغداد ، عمل محرر في جريدة الثورة عام ١٩٥٨عند إنشائها، هرب الى سوريا بعد إنقلاب عبد السلام عارف على البعث في تشرين الثاني ١٩٦٣ ، عاد إلى العراق بعد إنقلاب تموز ١٩٦٨ ، عين رئيس تحرير جريدة الثورة عام ١٩٧٢ ، عين عضواً في مكتب شؤون القيادة العائد لمجلس قيادة الثورة عام ١٩٧٤، تولى منصب نائب رئيس مكتب الثقافة والإعلام القومي، انتخب عام ١٩٧٧ عضواً في مجلس قيادة الثورة ، بعد الإطالة بأحمد حسن البكر عام ١٩٧٩أصبح نائب لرئيس الوزراء ،ثم وزيراً للخارجية (١٩٨٢–١٩٩١) ، ثم نائباً لرئيس الوزراء (١٩٩١–٢٠٠٣)، اعتقل بعد غزوا العراق واسقاط نظام حزب البعث في ٢٥نيسان ٢٠٠٣، في ٢٦تشرين الأول اصدر بحقه حكم بالإعدام .(لكن لم ينفذ حتى وفاته في السجن) . حسن لطيف الزبيدي ، المصدر السابق ، ٣٥٣–٣٥٤.

(٣١) للمزيد ينظر: حسن العلوي ، أسوار الطين في عقدة الكويت وآيديولوجيا الضم ،ط١، دار الكنوز الأدبية ، بيروت ، ١٩٩٥ ، ص١٠٦– ١٠٨

(٣٢) شكيب عقراوي عقراي ، سنوات المحنة في كردستان ، المصدر السابق ، ص٢٦٤.

(٣٣) عزيز محمد: ولد في السليمانية عام ١٩٣٣، انخرط في الحركة الشيوعية مبكراً ، ارتبط بالحزب الشيوعي العراقي عام ١٩٤٨ فأعتقل وسجن لمدة عشرة أعوام ، انتخب لمنصب السكرتير الأول للحزب آواخر١٩٦٣، شغل منصب سكرتير الحزب للفرع الكردي عام ١٩٦٤، انتخب سكرتير أول لللجنة المركزية للحزب ، خرج من العراق عام ١٩٧٩بعد حملة الإعتقال والتصفية التي طالت أعضاء الحزب الشيوعي ، منح وسام لينين من قبل المجلس السوفيتي الأعلى ، بقي سكرتيراً للحزب حتى عام ١٩٦٣ ، بعد غزوا العراق في نيسان ٢٠٠٣حاولت سلطات المحتلة ضمه الى مجلس الحكم إلا إن الحاكم المدني بول بريمر رفض بعدما قابله في بغداد .حسن لطيف الزبيدي ، المصدر السابق ، ص٤٢٢.

(٣٤) حبيب تومي ، المصدر السابق ، ٥٩٢.

(٣٥) محمود عثمان : ولد في السليمانية ١٩٣٨ ، درس الابتدائية فيها، تخرج من كلية الطب جامعة بغداد ، ساهم في العمل السياسي مبكراً ، أنتمى للحزب الديمقراطي الكردستاني ، وخلال دراسته في بغداد أصبح سكرتيراً لإتحاد طلبة كردستان ، وعضواً في اللجنة المحلية للحزب الديمقراطي الكردستاني في بغداد ، ترأس الوفد الكردي المفاوض في آذار ١٩٧٠ وتوصل مع الحكومة الى بيان الحادي عشر من آذار ، شغل منصب عضو مجلس الحكم الانتقالي في بغداد (٢٠٠٣ – ٢٠٠٤) ، أنتخب عضواً في البرلمان العراقي ٢٠٠٥ ، يعد من الشخصيات السياسية الكردية المعتدلة .محمد علي الصويكي ، المجلد٤ ، المصدر السابق ، ص ٣٠٢-٣٠٣.

(٣٦) صلاح الخرسان، التيارات السياسية في كردستان ١٩٤٦-٢٠٠١ ، المصدر السابق، ص١٧٩.

(٣٧) اوفرا بينغيو ، المصدر السابق، ص٥٧ ؛ محمد سهيل طقوش ، تاريخ الأكراد الحديث، المصدر السابق ، ص٢٣٦.

(٣٨) شلومونكديمون ، المصدر السابق ، ص٢٤٣.

(٣٩) سوزان إبراهيم حاجي أمين ، التجربة الديمقراطية في كردستان العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الأكاديمية العربية في الدنمارك ،كلية القانون والعلوم السياسية ، الدراسات العليا، ٢٠١١، ص ٤٢.

(٤٠) محسن دزة اي : وزير سابق وعضو الحزب الديمقراطي الكردستاني ، عين وزيراً في الوزارة الأولى التي شكلها عبد الرزاق النايف بعد ١٧تموز ١٩٦٨، شغل منصب وزير الدولة لشؤون الشمال، في الوزارتين التاليتين اللتين شكلهما أحمد حسن البكر بعد الإطاحة بعبد الرزاق النايف في ٣٠تموز ١٩٦٨ ، التحق بالحركة الكردية المسلحة عام ١٩٧٤ ، يعد من المقربين من زعيم الحركة الكردية مصطفى البرزاني ، شارك في اغلب الوفود التي كانت تفاوضت الحكومة العراقية بقية الوصول لبيان ١١ آذار ١٩٧٠ . مقابلة شخصية مع الأُستاذ محسن دزه اي ، إقليم كردستان العراق ، اربيل ، ١٥تموز ٢٠١٨

(٤١) شلومو نكديمون ، المصدر السابق ص ٢٤٣ ؛ اوفرا بينغيو ، المصدر السابق ، ص ٥٧.

(٤٢) جلال الطالباني : ولد جلال حسام الدين الطالباني في كويسنجق عام ١٩٣٣، تخرج من كلية القانون في بغداد عام ١٩٥٩ ، مارس نشاطه السياسي في مرحلة مبكرة من عمره خدم كظابط مجند في الجيش العراقي ، انظم للحزب الديمقراطي الكردستاني نهاية الأربعينيات واصبح عضو المكتب السياسي للحزب للفترة (١٩٥٤ – ١٩٦٤) بعد ثورة ١٤تموز ١٩٥٨ عمل محررا في صحيفة الجمهورية ، كما عمل رئيس جريدة خه بات (النضال) الجريدة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني ، شارك في الحركة الكردية المسلحة عام ١٩٦١، تراس وفدا كرديا بعد انقلاب ٨شباط للتفاوض مع بغداد اسس حزب الاتحاد الوطني الكردستاني في حزيران ١٩٧٥ ، أستطاع من تأسيس اقليم لنفسه في السليمانية بعد انسحاب الادارة المركزية عام١٩٩٢،بعد غزو العراق ٢٠٠٣ اصبح عضو مجلس الحكم ثم أختير رئيسا مؤقتاً للعراق عام ٢٠٠٥ ، ثم جدد له عام ٢٠٠٦ لغاية لغاية وفاته ٢٠١٠. لقاء مكي ، المصدر السابق ، ص ٢٠ – ٢١ .

(٤٣) ابراهيم أحمد : ولد في السليمانية عام ١٩١٤ م ونشأ فيها التحق بكلية الحقوق وتخرج منها عام ١٩٤٠ نشط في جمعية الشباب الكردية في بغداد وساهم في تحرير مجلتها ذكريات الشباب ما بين عامي ١٩٣٩ – ١٩٤٤ وأصدر مجلة كه ويز وتعني (السهيل) ما بين عامي ١٩٣٩–١٩٤٩م شغل منصب سكرتير الحزب الديمقراطي الكردستاني فرع السليمانية ١٩٥١ – ١٩٥٤ من المؤيدين لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وكان له دور بارز في أعادة الملا مصطفى البرزاني من منفاه في الاتحاد السوفيتي أستقال من الحزب الديمقراطي الكردستاني أواسط تموز ١٩٦٤، وبعد انقلاب تموز ١٩٦٨ عين رئيسا للمجمع العلمي الكردي لكن سنوات الوفاق مع البعث لم تدم طويلا فغادر العراق أستقر في لندن توفي في ٨نيسان عام ٢٠٠٠ . محمد علي الصويركي الكردي ، المجلد الأول ، المصدر السابق ، ص ١٠– ١٢ .

(٤٤) ديفيد مكدوال ، الكرد شعب أنكر عليه وجوده ، ترجمة : عبد السلام النقشبندي ، ط١ ، دار آراس للطباعة والنشر ، اربيل ، ٢٠١٢،ص١٣٠ ؛ محمد سهيل طقوش ، تاريخ الأكراد، المصدر السابق ، ص٢٣٧.

(٤٥) البيشمركَة : تأسست بعد إعلان جمهورية مهاباد في كردستان إيران ١٩٤٦، وتعني عند الكُرد (المواطنين المواجهين للموت) ،ترأس هذه القوات منذ تأسيسها الملامصطفى البرزاني . للمزيد ينظر:ويلسون ناثانيل هارول ، الكورد والإتحاد السوفيتي، ترجمة: ضياء الدين المرعب، مطبعة ايلاف ، بغداد ،٢٠٠٦ ، ١٦٣–١٦٦.

(٤٦) اوفرا بينغيو ، المصدر السابق ، ص ٦١.

(٤٧) هادي علي ، الشعب الكردي والسياسات الدولية في القرن العشرين (كردستان نموذجا)، ط١ ، دار سيبيز للنشر والتوزيع ، اربيل ، ٢٠٠٨ ، ص ١١٦.

(٤٨) ماريون فاروق سلوغلت – بيتر سلوغلت، من الثورة الى الدكتاتورية ،العراق منذ عام ١٩٥٨، ترجمة : مالك النبراسي ، منشورات الجمل ، ٢٠٠٣، ص ١٧٨.
(٤٩) مسعود البرزاني ، ج٣ ، ص٢٣٤.
(٥٠) محسن دزه اي ، المصدر السابق ، ص ١٩٣-١٩٤.
(٥١) مسعود البرزاني ، المصدر السابق ، ص٢٣٤.
(٥٢) مقابلة شخصية مع الأُستاذ محسن دزه اي ، المصدر السابق.
(٥٣) مسعود البرزاني ، المصدر السابق ، ج٣ ، ص ٢٥٣-٢٣٦ .
(٥٤) اوفرا بينغيو ، المصدر السابق ، ص ٥٩-٦٠ ؛ شلومونكديمون ، المصدر السابق ، ص ٢٤٣-٢٤٤.
(٥٥) اوفرا بينغيو ، المصدر السابق ، ص٦١.
(٥٦) مذكرات عبد الستار طاهر شريف ١٩٧١-١٩٨٣ ، صراع مع الحياة ، ترجمة : فيان عبد الستار طاهر شريف ، مطبعة آرابخا ، كركوك ، ج٢ ، ٢٠٠٩ ، ص ١١٥.
(٥٧) ديفيد مكدول ، تاريخ الاكراد الحديث ، المصدر السابق ، ٤٩٣ ؛ حسن العلوي ، المصدر السابق، ص١٠٨.
(٥٨) مقابلة شخصية مع الدكتور محمود عثمان ، إقليم كردستان العراق ، اربيل ١٤تموز ١٩٥٨ .
(٥٩) سوزان إبراهيم حاجي أمين ، المصدر السابق ، ص ٤٢.
(٦٠) اوفرا بينغيو ، المصدر السابق ، ص٦٢.
(٦١) حبيب تومي ، المصدر السابق ، ص ٥٩٥.
(٦٢) هادي علي ، المصدر السابق ، ص ١١٧.
(٦٣) للإطلاع على بنود بيان ١١ آذار كاملة ينظر : المسألة الكردية و الحكم الذاتي، منشورات المؤسسة الثقافية العمالية، مطابع المؤسسة الثقافية العمالية ، ١٩٧٥، ص٨٥-٩٧.
(٦٤) زبير سلطان قدوري ، القضية الكردية من الضحاك الى الملاذ ، ط١ ، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، ٢٠٠٥، ص ١٠٩ .
(٦٥) شكيب عقراوي ، سنوات المحنة في كردستان ، المصدر السابق ، ص ٢٩٧ .
(٦٦) حسن نهار محاسنة ، النظام السياسي ومشكلة الاكراد في العراق ١٩٥٨-١٩٩٦ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة آل البيت ، معهد بيت الحكمة ، ٢٠٠٥ ، ص ٦١ .
(٧٦) منذر الموصلي ، القضية الكردية في العراق – البعث والأكراد ، ط ١ ، دار المختار ، دمشق، ج٣ ، ص ٢٤٦ .
(٦٨) عمار علي السيمر ، شمال العراق ١٩٥٨ – ١٩٧٥ ، ط١ ، المركز العربي للدراسات والابحاث السياسية ، بيروت ، ٢٠١٢ ، ص ٣٦٤ .

(٦٩) نديم أحمد الياسين ،المصدر السابق ، ص ٥٦ –٥٧ ؛ عبد الخالق ناصر العامري ، المصدر السابق، ص ٢٩٢ .

(٧٠) جريدة الثورة ، بغداد ، العدد ٧٧٤ ، ١٩٧١/٣/١١ .

(٧١) حامد محمود عيسى ، القضية الكردية في العراق ١٩١٤ _ ٢٠٠٣ ، ط١ ،مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٥ ، ٢١٥ص .

(٧٢) عبد الستار طاهر شريف ، موجز تاريخ الحزب الثوري الكردستاني ، بغداد ، ١٩٧٧ ، ص ٣٧ ؛ شاكرو خدو محوي ، المسألة الكردية في العراق المعاصر، ترجمة: عبدي حاجي، ط١ ، دار سيبير للطباعة والنشر ،دهوك، ٢٠٠٨ ، ص ٣٦٦ .

(٧٣) عبد الستار طاهر شريف ، المصدر نفسه .

(٧٤) منذر الموصلي، المصدر السابق، ص ٢٥٣ ؛ نديم أحمد الياسين ، المصدر السابق، ص ٥٨.

(٧٥) حامد محمود عيسى ، القضية الكردية في العراق من الإحتلال البريطاني حتى الغزو الأمريكي ١٩١٤–٢٠٠٤ ، المصدر السابق ، ص٣٥٦ .

(٧٦) منذر الموصلي ، المصدر السابق ، ص ٣٥٣–٣٥٤ .

(٧٧) المصدر نفسه .

(٧٨) ديفيد مكدول ، تاريخ الأكراد الحديث ، المصدر السابق ، ص ٤٩٤–٤٩٥ .

(٧٩) ديفيد مكدول ، تاريخ الأكراد الحديث ، المصدر السابق ، ص٤٩٥ ؛ منذر الموصلي ، المصدر السابق ، ص ٢٥٤ .

(٨٠) مسعود البرزاني ، ج٣ ، المصدر السابق ، ص ٢٤٥ .

(٨١) محمد سرحان أبو الريش ، الأوضاع السياسية لأكراد العراق في ضوء الإحتلال الأمريكي ٢٠٠٣–٢٠١١ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الأزهر ، كلية الآداب والعلوب الإنسانية، ٢٠١٣ ، ص ٢١ ؛ فايز عبد الله العساف ، المصدر السابق ، ص ١٠٣ ؛ حسن نهار محاسنة، المصدر السابق ، ص ٦١ .

(٨٢) اوفرا بينغيو ، المصدر السابق، ص ٦٨ ؛عمار علي السيمر، المصدر السابق ، ٣٦٦ .

(٨٣) نقلاً عن، عبد الستار طاهر شريف ، موجز تاريخ الحزب الثوري الكرستاني، المصدر السابق، ص٢٦.

(٨٤) اوفرا بينغيو ، المصدر السابق ، ص ٧٠ .

(٨٥) وضاح مهدي ، المسألة الكردية في العراق رحلة الدم والبارود ط١ ، جيكور للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠١٥ ، ص ٦١ .

(٨٦) محمد سهيل طقوش ، تاريخ الأكرد ، المصدر السابق ، ص ٢٤٠ ؛ حامد محمود عيسى، القضية الكردية في العراق ١٩١٤ _ ٢٠٠٣ ، ط١،مكتبة مدبوني، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ٣٥٨ .

(٨٧) عمار علي السيمر ، المصدر السابق ، ٣٦٧ .
(٨٨) م.س.لازاريف وآخرون ، تاريخ كردستان ، ترجمة : عبدي حاجي ، ط١ ، دار سبيرين للطباعة والنشر ، اربيل ، ٢٠٠٦ ، ص ٣٠٩ .
(٨٩) محمد سهيل طقوش ، تاريخ الأكراد الحديث ، المصدر السابق ، ص ٢٣٩ .
(٩٠) منذر الفضل ، المصدر السابق ، ص ٢٦٠ .
(٩١) اوفرا بينغيو ، المصدر السابق ، ص ٦٨ .
(٩٢) عبد الخالق ناصر العامري ، المصدر السابق ، ص ٢٩٥ .
(٩٣) شكيب عقراي ، سنوات المحنة في كردستان ، المصدر السابق ، ص ٢٩٥-٢٩٦ .
(٩٤) عمار علي السيمر ، المصدر السابق ، ص ٦٦٧ -٣٦٨ .
(٩٥) صلاح الخرسان ، التيارات السياسية في كردستان العراق ١٩٤٦-٢٠٠١ ، المصدر السابق ، ص ١٨٥-١٨٦ .
(٩٦) اوفرا بينغيو ، المصدر السابق ، ص ٧٣ .
(٩٧) جيرارد جالياند ، ششعب بدون وطن –الكرد وكردستان، ترجمة :عبد السلام النقشبندي، ط١، مطبعة آراس ، اربيل ، ٢٠١٢ ، ص ٢٤٢ .
(٩٨) محمد سهيل طقوش ، تاريخ العراق الحديث والمعاصر، ط١ ، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ، ٢٠١٥، ص ٣٢٩ .
(٩٩) م.س.لازاريف وآخرون ، تاريخ كردستان ، ترجمة : عبدي حاجي ، ط١ ، دار سبيرين للطباعة والنشر ، اربيل ، ٢٠٠٦. ، ص٣٠٩.